الأمم المتحدة

E/CN.5/2004/NGO/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 January 2004
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثانية والأربعون

٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة:

الموضوع ذو الأولوية: تحسين فعالية القطاع العام

بيان مقدم من الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين، المنظمة غير الحكومية ذات المركز الاستشاري الخاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه عملا بالفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

يود الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين أن يقدم اليوم البيان التالي عن تحسين فعالية القطاع العام. والاتحاد منظمة عالمية تعمل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية عن طريق تطوير العمل الاجتماعي وأفضل الممارسات والتعاون الدولي بين الأخصائيين الاجتماعيين ومنظماتهم المهنية. وهو يربط جموع الأخصائيين الاجتماعيين في بقاع العالم بالمنظمات الوطنية الموجودة في ٧٨ بلدا والتي تمثل نصف مليون أخصائي اجتماعي تقريبا في أنحاء المعمورة.

* E/CN.5/2004/1.

290104 270104 04-20491 (A)

وتشجع مهنة الأخصائي الاجتماعي على إحداث التغيير الاجتماعي، وإيجاد حل للمشاكل القائمة في مجال العلاقات الإنسانية، وتمكين الأشخاص وتحريرهم من أجل تعزيز رفاهيتهم. ويطبق العمل الاجتماعي نظريات السلوك الإنساني والنظم الاجتماعية في المجالات المتعلقة بتفاعل الناس مع بيئاتهم. وتكتسي مبادئ حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية أهمية جوهرية في العمل الاجتماعي[1]. وانطلاقا من هذا الإطار المرجعي، نعرض للنظر النقاط الواردة فيما يلي من أجل تحسين فعالية القطاع العام استنادا إلى التفكير المحكم والروح العملية في إعداد البرامج.

الأخلاقيات وحقوق الإنسان – لا يمكن أن تتيسر التنمية البشرية أو تتحسن نوعية الحياة إلا مع وجود نظام للتنمية الاجتماعية يقوم على الرعاية والتكامل. وينبغي أن تتجسد عملية التحول الاجتماعي في مبدأي العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. ويتعين أن تسترشد مشاركة الحكومة والقطاع الخاص في التنمية الاجتماعية بالأخلاقيات الاجتماعية المتمثلة في احترام الأشخاص، ومبادئ العدالة في توزيع الفوائد الاجتماعية، والحقوق والاستحقاقات، والسلطة، والمركز والفرص، مع الاهتداء في كل ذلك بمفهوم المصلحة العامة.

مشاركة المواطنين – يتعين أن يكون المواطنون ومشاركتهم في العملية الإنمائية جزءا لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية. وثمة العديد من الأسباب التي تدعو إلى مشاركة المواطنين. فمما لا شك فيه أن المشاركة تمثل في حد ذاتها هدفا مشروعا في عملية التنمية، وهي وسيلة لبلوغ الغايات واستعادة التفاعل الإنساني المثمر الذي يفتقر إليه المجتمع المعاصر. ولذلك، نحث من جانبنا القادة والمنظمين على فهم العلاقة بين صنع القرار الذي يقوم على أسس الديمقراطية والمشاركة الجماعية، وتحقيق القيم الإنسانية مثل تقرير المصير والتمكين.

وضع نموذج تشاركي – يتعين وضع نموذج للتنمية قائم على التشارك؛ وينبغي ألا يكون الأشخاص العاديون في المجتمعات الفقيرة هدفا لمشاريع التنمية الاجتماعية، بل يكونون القائمين على تقرير العملية الإنمائية برمتها وتوجيهها ومراقبتها. فالتنمية الاجتماعية تبدأ من فرضية أن الأشخاص المهمشين والمنخفضي الدخل هم أفضل الناس فهما للمشاكل التي يواجهونها ولسبل حلها. كما أن التنمية تبدأ بالاعتراف بالاحتياجات الاجتماعية وتنظيم المجتمع لتلبيتها. وتضطلع المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص بدور رئيسي في زيادة تلبية احتياجات جمهورها. ومن الضروري، من ثم، قبل الشروع في تنفيذ أي برنامج القيام ببحوث تشاركية وبحوث عن أصحاب المصلحة، بحيث يقوم الأشخاص والأسر وأفراد

(١) الاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين، ٢٠٠٠.

المجتمع المحلي عن طريقها بدراسة القضايا والظروف التي تؤثر مباشرة في حياتهم. ويتمثل الهدف من هذا العمل في تحقيق التغيير الاجتماعي وتحسين حياة الأطراف ذات المصلحة من خلال البحث والتثقيف والعمل.

بناء الشراكات – للشراكة قيمة لا يرقى إليها الشك. وفي عالم اليوم تعمل المنظمات في المجال المعين مع المنظمات الأخرى التي تتقاسم معها الموقع المجتمعي، والسكان المستهدفين، والقضايا، ومصادر التمويل. ويمكن للمنظمات أن تزيد فعاليتها عن طريق استغلال علاقاتها الاستغلال الأفضل. ويساهم ذلك في بناء وحفظ الجسور التي تصل بالموارد المتاحة لتقديم الخدمات إلى حدودها القصوى. وتمكن الشراكات المجموعات من السعي إلى بلوغ أهداف أكبر على نطاق أوسع، والتصدي لأوجه التفاوت في السلطة، وصياغة المذاهب العامة، والعمل سويا من أجل إيجاد حلول للمشاكل المستعصية. وتساعد الشراكة على استحداث لغة وأفكار مشتركة تساهم في صياغة رؤية جماعية للتغيير الاجتماعي.

وختاما، نحث جميع المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص على أن تراعي العوامل المذكورة آنفا إبان وضع السياسات والتنظيم. إن تاريخ التنمية الاجتماعية هو تاريخ الاعتراف بالاستراتيجيات الإنمائية الفعالة. وبوصفنا منظمة غير حكومية عالمية، نود أن نقدم بياننا إلى الدورة الراهنة الثانية والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية آملين في تحسين فعالية القطاع العام بالاستناد إلى التفكير المحكم والروح العملية في إعداد البرامج.